



## الصين والغرب والسباق الجيوسياسي على الشرق الأوسط وأفريقيا

بقلم عمرو الختالي · 14 أغسطس 2026

في كتابهما العلاقات الدولية (International Relations)، كتب المؤلفان غولدشتاين وبيفهاوس أن «السياسة الخارجية تنطوي على الأهداف والاستراتيجيات والأدوات التي تستخدمها الحكومات للتأثير في تصرفات الأطراف الأخرى في النظام الدولي».

تمتلك معظم الدول في النظام الدولي مثل هذه السياسات، ولا سيما تجاه الدول أو الشركاء ذوي الأهمية الكبيرة من حيث التجارة والمصالح الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية والعسكرية. وعلى مدار التاريخ الحديث، وُجد مثل هذا النظام بين الدول لمئات السنين، وتم تطبيقه من خلال تبادل المبعوثين الخاصين والدبلوماسيين من مختلف الرتب والمستويات.

في الولايات المتحدة، اتسمت السياسة الخارجية تجاه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) تاريخياً بتفضيل العقائد العسكرية والأمنية على وجود سياسة استراتيجية واحدة وطويلة الأجل وملزمة، تدمج بين الدعم الاقتصادي والتجاري والاستثماري. وعادةً ما كانت هذه العقائد تُصاغ وتُنفذ بصورة مباشرة وحازمة من جانب الرئيس وإدارته.

خلال القرن العشرين، تبنت الولايات المتحدة خمس عقائد رئيسية في مجال السياسة الخارجية. وكانت الأولى هي عقيدة ترومان عام 1947، التي هدفت إلى احتواء النفوذ السوفييتي. ثم جاءت عقيدة أيزنهاور عام 1957، التي أجازت استخدام القوة العسكرية لمساعدة دول الشرق الأوسط التي تواجه الشيوعية، تلتها عقيدة كارتر عام 1980، التي أعلنت أن الولايات المتحدة ستستخدم القوة العسكرية، إذا لزم الأمر، لحماية مصالحها في منطقة الخليج العربي. ثم جاءت عقيدة ريغان في ثمانينيات القرن العشرين، التي دعمت حركات المقاومة المناهضة للاتحاد السوفييتي، بما في ذلك تلك الموجودة في أفغانستان، ثم عقيدة بوش في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، التي بررت التدخل العسكري في العراق، مع الترويج للديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وحماية المصالح الإسرائيلية.

خدمت معظم هذه العقائد المصالح الأمنية والعسكرية للحكومة الأمريكية وأقرب حلفائها. ونتيجة لذلك، ثبت أن العديد منها

كان فشلاً كاملاً، ترتبت عليه عواقب كارثية، ولا سيما عقيدة بوش وتطبيقها في العراق، والتي كان لها تأثيرات عميقة على الشعب العراقي وعلى استقرار منطقة الشرق الأوسط الأوسع.

وخلال القرن الماضي، وعند الحديث عن سياسة حكومية فعلية تركز على المنطقة، حافظت الولايات المتحدة على وجود وانخراط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) لما يقرب من 70 عاماً، يعود إلى نهاية الحرب العالمية الثانية. وركزت هذه السياسة بصورة أساسية على احتواء الشيوعية، وتعزيز المصالح الإسرائيلية، وتأمين مصادر الطاقة. وعلى الجانب الآخر، لا يمكن تتبع السياسة الاقتصادية والاستراتيجية الرسمية للصين التي تركز على المنطقة إلا إلى ما يقرب من 20 عاماً مضت، والتي توجت بصياغة واعتماد وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية الرسمية في عام 2016.

وقبل ذلك، كان انخراط الصين في المنطقة يتركز بصورة أساسية على تبني أجندتها المناهضة للاستعمار، ولا سيما في أفريقيا، حيث دعمت العديد من حركات التحرر ضد الحكم الاستعماري الأوروبي. وقدمت الصين التدريب العسكري والأسلحة، والأهم من ذلك، الدعم السياسي الدولي من خلال منظمات مثل الأمم المتحدة. وكانت الصين أيضاً أول دولة تعترف باستقلال الجزائر عن فرنسا عام 1962.

إن، أين تقف اليوم أقوى دولتين في العالم، والأكثر تقدماً من الناحية التكنولوجية والهيمنة من الناحية الاقتصادية، فيما يتعلق بعلاقاتهما وانخراطهما في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟ وهل نجح الصينيون في بناء موطن قدم أكثر استقراراً واستدامة في المنطقة التي كانت، حتى ما يقرب من ثلاثة عقود مضت، الولايات المتحدة فيها الدولة التي ألهمت تطلعات الملايين، حيث كان عدد لا يحصى من المواطنين يتصورون مستقبلهم من خلال النموذج الأمريكي للنجاح؟

ولفهم كيف ولماذا تمكنت الصين من اللحاق سريعاً بالاقتصادات الأمريكية والأوروبية لتصبح ثاني أكبر اقتصاد في العالم، لا بد من دراسة ما الذي أخطأت الولايات المتحدة والغرب في فعله بعد عام 2001، وكيف استفادت الصين من تلك الفترة لتبرز كقوة اقتصادية وسياسية عالمية، ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA)، وهي المنطقة التي تمثل المحور الرئيسي لهذا التحليل.

بينما كانت الولايات المتحدة منشغلة بخوض الحرب العالمية على الإرهاب على جبهات متعددة، ومحاولة نشر الديمقراطية من خلال التدخلات العسكرية، اتبعت الصين استراتيجية تركزت على التنمية الاقتصادية والتجارة والاستثمار والتخطيط الاستراتيجي طويل الأجل. ونتيجة لذلك، حققت الصين وتيرة وحجماً غير مسبوقين من النمو الاقتصادي، وحولت نفسها إلى واحدة من أعظم قصص النجاح الاقتصادي في التاريخ الحديث.

وتكشف مراجعة سريعة للنمو الاقتصادي للصين خلال ربع القرن الماضي، بدءاً من عام 2001، أن أكبر توسع اقتصادي لها حدث خلال فترة كانت فيها الولايات المتحدة منخرطة بشكل كبير في صراعات عسكرية. ففي عام 2001، بلغ الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للصين نحو 1.36 تريليون دولار. وبينما كانت واشنطن منشغلة بتطبيق عقيدة بوش ومتابعة التدخلات العسكرية في أفغانستان والعراق، في محاولة لإعادة تشكيل منطقة الشرق الأوسط وتعزيز الأمن الاستراتيجي طويل الأجل لإسرائيل، ظلت الصين تركز على التنمية الاقتصادية.

وبحلول عام 2011، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للصين إلى نحو 7.67 تريليون دولار، أي بزيادة مطلقة بلغت حوالي 6.32 تريليون دولار، وبنسبة نمو إجمالية بلغت 466%. وخلال عقد واحد فقط، أصبح الاقتصاد الصيني أكبر بنحو 5.66 مرة مما كان عليه في عام 2001.

وخلال العقد التالي، من عام 2011 إلى عام 2021، وبينما واصلت الولايات المتحدة سياساتها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) القائمة على الديمقراطية ومكافحة الإرهاب—وهي سياسات كانت تهدف أيضاً إلى تعزيز الأمن الاستراتيجي طويل الأجل لإسرائيل—في دول مثل ليبيا وتونس ومصر واليمن وسوريا، واصلت الصين تطوير وتدعيم مخططاتها الاقتصادية طويلة الأجل والبناء على الاستراتيجية التي بدأتها في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

وخلال هذه الفترة، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للصين من نحو 7.67 تريليون دولار في عام 2011 إلى حوالي 17.82 تريليون دولار في عام 2021، أي بزيادة مطلقة بلغت نحو 10.15 تريليون دولار، وبنسبة نمو تقارب 132%. وقد أدى هذا التوسع اللافت إلى ترسيخ مكانة الصين باعتبارها ثاني أكبر اقتصاد في العالم، كما أدى إلى تضيق الفجوة الاقتصادية بينها وبين الولايات المتحدة بشكل كبير.

وباختصار، واستناداً إلى هذه الأرقام، يمكن القول إن الصين استفادت استراتيجياً من الفترات التي كانت فيها الولايات المتحدة منشغلة بشدة بانخراطها في مواجهات عسكرية طويلة الأمد. ففي الوقت الذي خصصت فيه واشنطن موارد مالية وعسكرية وسياسية هائلة للحروب وعمليات مكافحة الإرهاب وأهدافها الاستراتيجية الأوسع في الشرق الأوسط—بما في ذلك الجهود الرامية إلى إيجاد بيئة أمنية إقليمية أكثر ملاءمة لإسرائيل—ظلت بكين تركز على التنمية الاقتصادية طويلة الأجل، والتوسع الصناعي، والتجارة، والبنية التحتية، والاستثمار العالمي. ويُعد الترابط بين هذين التطورين لافتاً، ويشكل جزءاً مهماً من فهم الصعود السريع للصين كقوة اقتصادية عالمية.

وبينما يعود الاهتمام السياسي للصين بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفريقيا عمومًا إلى ستينيات القرن العشرين، أصبح اهتمامها الاقتصادي الأكثر تركيزاً واضحاً بصورة متزايدة مع نهاية القرن العشرين. وفي كتابه الصادر عام 2008 بعنوان China into Africa: Trade, Aid, and Influence، كتب روبرت آي. روتبرغ:

«في نهاية سبعينيات القرن العشرين، ابتعدت الصين عن العلاقات الخارجية القائمة على الأيديولوجيا. وبعد إطلاق سياسة الإصلاح الاقتصادي عام 1978، أصبحت علاقاتها مع العالم الخارجي أكثر براغماتية. وفي عام 1982، اقترح المؤتمر الوطني الثاني عشر للحزب الشيوعي إقامة علاقات مع الأحزاب والمنظمات التقدمية في الخارج. وبعبارة أخرى، كان الحزب مستعداً للتعاون مع أحزاب تتبنى أيديولوجيات متنوعة، وليس فقط مع الأحزاب الاشتراكية أو الشيوعية»<sup>1</sup>. شكّل هذا التحول تغييراً جوهرياً في السياسة الخارجية الصينية. فبدلاً من السماح للأيديولوجيا بأن تملي علاقاتها الدولية، بدأت بكين بصورة متزايدة في تبني نهج براغماتي يركز على التنمية الاقتصادية، والتجارة، والاستثمار، والشراكات الاستراتيجية—وهو النهج الذي أصبح لاحقاً سمة أساسية ومميزة لانخراط الصين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفريقيا.

ومع مرور الوقت، تطور الانخراط الاستراتيجي للصين في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا (MEA) من خلال سياسات مدروسة ومنسقة بعناية، تعود جذورها إلى 29 أبريل 1954، عندما تم تقديم المبادئ الخمسة للتعايش السلمي رسمياً باعتبارها أساساً لسياسة الصين الخارجية وعلاقاتها الدولية المستقبلية. وكانت المبادئ الخمسة هي:

- الاحترام المتبادل للسلامة الإقليمية والسيادة لكل دولة.
- عدم الاعتداء المتبادل.
- عدم التدخل المتبادل في الشؤون الداخلية لكل دولة.
- المساواة والتعاون لتحقيق المنفعة المتبادلة.
- التعايش السلمي.

وبعد ستين عاماً، في عام 2014، أعادت الحكومة الصينية التأكيد على التزامها بهذه المبادئ الخمسة باعتبارها أساساً لسياستها الخارجية. وقد لاقت هذه السياسة قبولاً جيداً في الشرق الأوسط وأفريقيا، ولا سيما أن الديمقراطية وتغيير الأنظمة والانتخابات الحرة لم تكن في مقدمة أولويات المنطقة. بل كانت الأولوية هي تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية لشعوبها. وكان بإمكان التصنيع المتقدم والتكنولوجيا الجديدة في الصين المساعدة في تحقيق هذه الأهداف دون الضغوط المرتبطة بالتغيير السياسي وحالة الفوضى التي دعمها الغرب خلال أحداث الربيع العربي عام 2011.

وقبل ذلك، وفي عام 2004، قام الرئيس الصيني هو جينتاو بزيارة إلى القاهرة، مصر، وأعلن من مقر جامعة الدول العربية عن منتدى التعاون بين الصين والدول العربية (CASC) باعتباره إطاراً رسمياً للعلاقات المستقبلية.

وفي 13 يناير 2016، أصدرت الصين وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية الرسمية باعتبارها خارطة طريق لعلاقة استراتيجية مستقبلية مع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وكانت الوثيقة شاملة، حيث تناولت الأهداف السياسية والاقتصادية المستقبلية مع المنطقة. وركزت هذه السياسة على ثلاث استراتيجيات رئيسية. الأولى هي الطاقة، مع التركيز على النفط والغاز. والثانية هي بناء البنية التحتية، إلى جانب التجارة والاستثمار. والثالثة هي مجالات التكنولوجيا المتقدمة، بما في ذلك الطاقة النووية، والفضاء، والطاقة الخضراء الجديدة.

ولمزيد من ترسيخ هذه العلاقة، عُقدت القمة الصينية العربية في 9 ديسمبر 2022، بحضور 21 رئيس دولة عربي في الرياض، المملكة العربية السعودية. وقد أرسى القمة عدة مبادئ أساسية. فعلى المستوى الجيوسياسي، التزم القادة العرب بسياسة «صين واحدة»، بينما التزمت الصين بدعم القضية الفلسطينية وتقديم دعم كامل لحل الدولتين بين إسرائيل وفلسطين.

واتفقت جميع الأطراف على أهمية إقامة عالم متعدد الأقطاب، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والالتزام القوي بدعم مجالات مثل الأمن الغذائي، وتبادل التكنولوجيا الزراعية، والمساعدات الإنسانية، وأمن الطاقة، والابتكار الأخضر. والأهم من ذلك، جرت مناقشات جادة حول استخدام العملات المحلية، بما في ذلك اليوان الصيني، في تجارة النفط والغاز.

وخلال العقد الماضي أو نحو ذلك، استثمرت الصين مليارات الدولارات في شكل قروض ومنح لبناء مبادرة الحزام والطريق (BRI)، مع استثمارات كبيرة في الموانئ في مصر والإمارات العربية المتحدة ومواقع استراتيجية أخرى في أفريقيا، بالإضافة إلى المناطق الصناعية والمشروعات في الجزائر والمغرب، والسكك الحديدية، والاتصالات، والبنية التحتية للطاقة. وبالنسبة للصين، تمثل مبادرة الحزام والطريق مشروعاً مستقبلياً يربط صناعاتها التحويلية بآسيا وأفريقيا وأوروبا.

وفي الوقت الذي تعمل فيه الولايات المتحدة وأوروبا على زيادة ميزانياتهما الدفاعية بصورة هائلة، ولا سيما الولايات المتحدة، التي يُتوقع أن تنفق ما يصل إلى تريليون دولار في عام 2026، زادت الصين التزاماتها المالية تجاه هذه الأسواق بهدف إنشاء وتعزيز أسواق للمنتجات الصينية. وهذا بدوره سيجتزم إلى مزيد من النشاط الاقتصادي والنمو في الصين، فضلاً عن تحسين مستوى معيشة شعبها.

ووفقاً لبيانات البنك الدولي، تمكنت الصين، خلال الفترة الممتدة لأربعين عاماً من 1978 إلى 2020، من إخراج ما يقرب من 800 مليون شخص من براثن الفقر المدقع، وهو تحول مثّل انخفاضاً بنحو 75% من إجمالي عدد الأشخاص الذين كانوا يعيشون في فقر مدقع على مستوى العالم.

وبين عامي 2000 و2025، قدمت الصين مساعدات مالية ومولت أكثر من 1,319 مشروعاً رئيسياً ومشروعاً للبنية التحتية في مختلف أنحاء القارة الأفريقية، بإجمالي تجاوز 180.87 مليار دولار. ووفقاً للمعلومات الصادرة عن منتدى التعاون الصيني الأفريقي (FOCAC)، شملت هذه المشروعات:

- 10,000 كيلومتر من خطوط السكك الحديدية التي تم إنشاؤها أو تجديدها.
- 100,000 كيلومتر من الطرق السريعة والطرق الإقليمية.
- نحو 1,000 جسر و100 ميناء.
- أكثر من 200,000 كيلومتر من شبكات الاتصالات وشبكات الكهرباء.
- أكثر من 130 منشأة صحية، و80 محطة لتوليد الطاقة، و180 مدرسة.

ووفقاً لـ Africa Business Insider، تم تخصيص 66.1 مليار دولار من إجمالي الاستثمارات لقطاع الطاقة، لتمويل سدود كهرومائية ضخمة، وخطوط أنابيب للنفط، والبنية التحتية لنقل الطاقة—وهي مشروعات من شأنها أن تعود بالفائدة على كل من الصين والدول الأفريقية.

ووفقاً لتقرير نشرته China Daily عام 2025، شهد الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني (FDI) أيضاً زيادة كبيرة. ففي الفترة من 2000 إلى 2024، بلغ إجمالي الاستثمارات المباشرة في الأسهم من جانب الشركات الصينية نحو 50 مليار دولار، وشملت مجالات مثل التعدين، والاتصالات، والتصنيع العام. وقد وفرت هذه الاستثمارات فرص عمل، وتدريباً على المهارات، ونقلاً للتكنولوجيا إلى المجتمعات المحلية. وحصلت دول مثل جنوب أفريقيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأنغولا، ومصر، وزامبيا على بعض أكبر حصص هذه الاستثمارات.

ولفهم مدى تركيز هذه العلاقات التجارية وسرعة نموها، وخاصة بين الصين وأفريقيا، يمكن النظر إلى الأرقام التالية. ففي عام 1992، أفادت الإدارة العامة للجمارك الصينية (GACC) بأن إجمالي قيمة التجارة بين الصين وأفريقيا بلغ نحو 1.8 مليار دولار. وبحلول عام 2025، ارتفع هذا الرقم إلى 348.05 مليار دولار. وخلال الفترة نفسها، ارتفع إجمالي التجارة بين الولايات المتحدة وأفريقيا من 21.8 مليار دولار في عام 1992 إلى، وفقاً لممثل التجارة الأمريكي (83.4 USTR)، مليار دولار في عام 2025.

وفي خطابه عام 2014 أمام منتدى التعاون بين الصين والدول العربية (CASCFC)، أكد الرئيس شي جين بينغ أن الصين مستعدة لدعم الدول العربية في زيادة فرص العمل، ودفع عملية التصنيع، وتعزيز التنمية الاقتصادية. وقد لاقت هذه الرسالة ترحيباً إيجابياً من قادة المنطقة وشعوبها.

وقد لخص يحيى زبير هذه العلاقة بين الصين والشرق الأوسط وأفريقيا بصورة أفضل في بحثه Expanding Sino-Maghreb Relations: Morocco and Tunisia، حيث كتب:

«لقد أثبتت الصين لدول المغرب العربي أنها تتبع فلسفة مختلفة عن فلسفة الغرب في المنطقة. والانطباع السائد في هذه الدول هو أن الصين لا تسعى إلى فرض نظامها السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي الخاص عليها. وهم يقدرون ليس فقط تركيز الصين على مبادئها الخمسة للتعيش السلمي، ولكن أيضاً تصريحاتها بشأن الاحترام والثقة المتبادلين؛ والأمن والاستقرار؛ والتنمية والازدهار؛ والانفتاح والشمول؛ والتعاون والابتكار؛ وعدم السعي إلى الهيمنة؛ والاستفادة من التنمية الاقتصادية لمعالجة القضايا الأمنية والإنسانية؛ ودعم الدول العربية في تطوير اقتصاداتها الوطنية.»<sup>2</sup>

## السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط وأفريقيا

كما ذكرت سابقاً، وعلى خلاف وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية لعام 2016، لا تمتلك الحكومة الأمريكية سياسة استراتيجية واحدة وواضحة وطويلة الأجل تجاه الشرق الأوسط وأفريقيا، وإنما تمتلك استراتيجيات إقليمية تستجيب للأزمات أو الأحداث الكبرى.

منذ إقرار قانون جولد ووتر-نيكولز لإعادة تنظيم وزارة الدفاع لعام 1986، دأب البيت الأبيض والرئيس على إصدار استراتيجية الأمن القومي (NSS) لتحديد الخطوط العريضة للاستراتيجية العالمية للإدارة خلال فترة وجودها في السلطة. ويصدر هذا التقرير عن البيت الأبيض من خلال مجلس الأمن القومي، وبالتنسيق بصورة رئيسية مع وزارة الدفاع ووزارة الخارجية.

وفيما يتعلق بالشرق الأوسط وأفريقيا، تتناول الاستراتيجية قضايا مثل أمن إسرائيل، ومكافحة الإرهاب، وأمن الطاقة، والاستقرار الإقليمي، والتحالفات. وقد أكدت استراتيجية الأمن القومي لعام 2022 الحاجة إلى تقليص الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط، مع الحفاظ على قدرات مكافحة الإرهاب، وضمان أمن إسرائيل، وتقديم دعم كامل لـ اتفاقيات

إبراهيم من خلال دعم جهود التطبيع السياسي والدبلوماسي بين إسرائيل والدول العربية والإسلامية الأخرى. كما أكدت الاستراتيجية أهمية احتواء القدرات النووية الإيرانية. وتقوم وزارتا الخارجية والدفاع أيضاً بإصدار استراتيجيات بصورة منتظمة تتناول سياسات الولايات المتحدة تجاه المناطق المختلفة في العالم، بما في ذلك الشرق الأوسط وأفريقيا.

هناك اختلافات عميقة ومتجذرة في النهج والاستراتيجيات التي تتبناها وتنتهجها الولايات المتحدة والصين تجاه هذه المنطقة ذات الأهمية الاستراتيجية الكبيرة. وكما ذكرت سابقاً، بينما تميل الولايات المتحدة إلى إعطاء الأولوية للمنظور الأمني والعسكري في تعاملها مع المنطقة، تركز الاستراتيجية الصينية بصورة أساسية على التنمية الاقتصادية والبنية التحتية. ويتمثل الهدف الصيني طويل الأجل في أن تصبح الصين شريكاً اقتصادياً واستراتيجياً لا غنى عنه في الشرق الأوسط وأفريقيا. وتسعى إلى تحقيق هذا الهدف من خلال رؤية طويلة الأجل تتسم بدرجة عالية من الصبر، وتقوم على مبادئ الانخراط الاقتصادي أولاً، والمرونة السياسية، والتجارة، والتكنولوجيا، والعلاقات الدبلوماسية المتوازنة، ولا سيما فيما يتعلق بالقضية الإسرائيلية- الفلسطينية، حيث تدعم الصين حل الدولتين.

وعلى الجانب الآخر، دأبت الولايات المتحدة تقليدياً على ربط تعاملاتها مع المنطقة بعدد من الشروط والتوقعات، بما في ذلك حقوق الإنسان، والانتخابات الديمقراطية، والاصطفاف الاستراتيجي والولاء—ولا سيما فيما يتعلق بإسرائيل—والضغط السياسي، والعقوبات، والتدخلات العسكرية. وللأسف، وعلى مدى نحو ربع قرن مضى، أخفقت الولايات المتحدة، في كثير من النواحي، في تحقيق أهدافها المعلنة في عدد من هذه المجالات.

وبينما لا تزال الولايات المتحدة تتمتع بتفوق كبير من الناحيتين العسكرية والاستراتيجية، يواصل الصينيون توسيع نفوذهم وحضورهم الاقتصادي في هذه المنطقة. ولذلك، فإن التباين بين النهجين كبير. فقد سعت الصين إلى بناء نفوذها إلى حد كبير من خلال الانخراط الاقتصادي، والبنية التحتية، والتجارة، والاستثمار، والشراكات طويلة الأجل، بينما اعتمدت الولايات المتحدة بدرجة أكبر على العلاقات الأمنية، والنفوذ السياسي، والقوة العسكرية، والانخراط المشروط. وقد أصبح هذا الاختلاف الجوهري في الاستراتيجية عاملاً مؤثراً بصورة متزايدة في كيفية نظرة دول الشرق الأوسط وأفريقيا إلى القوتين وكيفية تعاملها معهما.

## الرأي العام والآثار طويلة الأجل للسياسة

للسياسات آثارها، وفي رأيي، ينبغي قياس آثارها طويلة الأجل في الشوارع، وليس في قصور النخب الحاكمة. وفي نهاية المطاف، يمثل الرأي العام أحد أهم المقاييس لمعرفة ما إذا كانت السياسة الخارجية قد نجحت في بناء نفوذ مستدام وحسن نية لدى الشعوب.

في استطلاع الباروميتر العربي (Arab Barometer) لعام 2023، احتلت الصين المرتبة الأولى باعتبارها الشريك الأكثر شعبية في 12 دولة عربية، بينما استمر الدعم للولايات المتحدة وأوروبا في التراجع. وفي العراق، أظهر استطلاع عام 2022 أن نسبة التأييد العام للصين بلغت 54%، مقارنة بـ 35% للولايات المتحدة. وفي الأردن، أظهر استطلاع عام 2023 أن 67% من المستجيبين اعتبروا الصين القوة الإقليمية الأكثر دعماً لحقوق الفلسطينيين؛ وبالمقارنة، لم تكن لدى سوى 28% منهم آراء إيجابية تجاه الولايات المتحدة.<sup>3</sup>

وفي تونس، ارتفعت نسبة التأييد لدور الصين في الشرق الأوسط من 70% إلى 75% عقب أحداث أكتوبر 2023، بينما انخفضت نسبة التأييد للولايات المتحدة من 40% إلى 10%. وفي مصر، أكبر دول المنطقة من حيث عدد السكان والأهمية السياسية، أظهر استطلاع عام 2022 أن أكثر من 64% من المصريين يفضلون ويدعمون علاقات أقوى مع الصين مقارنة بالولايات المتحدة.<sup>4</sup>

وفي ليبيا، كانت لدى 49% من الجمهور نظرة أكثر إيجابية تجاه الصين، مقارنة بـ 37% تجاه الولايات المتحدة. وفي

الاستطلاع نفسه لعام 2022، نظر 68% من الجزائريين إلى الصين بصورة إيجابية، مقارنة بـ 46% تجاه الولايات المتحدة. وأخيراً، في المغرب، كانت لدى 79% من المغاربة آراء إيجابية تجاه الصين في عام 2024، بزيادة قدرها 16 نقطة مئوية مقارنة بعام 2022.<sup>[4]</sup>

وبالنظر إلى هذه الأرقام مجتمعة، يمكن القول إن استراتيجية الصين طويلة الأجل القائمة على الانخراط الاقتصادي، والاستثمار في البنية التحتية، والتجارة، والمرونة السياسية، تترجم بصورة متزايدة إلى تصورات إيجابية لدى الرأي العام في أجزاء مهمة من العالم العربي وشمال أفريقيا. وفي الوقت نفسه، يثير تراجع النظرة العامة إلى الولايات المتحدة سؤالاً مهماً حول ما إذا كان اعتماد واشنطن التقليدي على الشراكات الأمنية، والضغط السياسي، والقوة العسكرية، والانخراط المشروط، يحقق بالفعل النفوذ طويل الأجل الذي تسعى إليه في المنطقة.

## الخاتمة

هل يستطيع الغرب، وخاصة الولايات المتحدة، الاستمرار في اتباع هذه السياسات في الشرق الأوسط وأفريقيا، ومع ذلك يتوقع الحفاظ على هيمنته الاقتصادية والسياسية؟ وفقاً لكيشور محبوباني، الدبلوماسي السنغافوري السابق ورئيس مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ومؤلف الكتاب المثير للجدل هل فازت الصين؟ التحدي الصيني للهيمنة الأمريكية (Has China Won? The Chinese Challenge to American Primacy) الصادر عام 2020، فإنه يكتب: «بعد 200 عام، نشهد نهاية الهيمنة الغربية على تاريخ العالم.» ويتوقع محبوباني أن يكون القرن الحادي والعشرون هو «القرن الآسيوي»، مع تجاوز الصين والهند للولايات المتحدة لتصبحا الاقتصادين الأول والثاني في العالم، بينما تتراجع الولايات المتحدة إلى المرتبة الثالثة بحلول عام 2050.

وتبدو توقعاته بالنسبة لأوروبا أكثر إثارة للقلق، إذ يتوقع أن يصبح اقتصاد أوروبا نصف حجم الاقتصاد الصيني بحلول عام 2050.<sup>[5]</sup> ففي بداية القرن الحادي والعشرين، كان الاقتصاد الصيني لا يمثل سوى جزء صغير من اقتصاد الاتحاد الأوروبي المكوّن من 27 دولة، حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للصين نحو 1.3 تريليون دولار، مقارنة بنحو 9 تريليونات دولار للاتحاد الأوروبي. أما اليوم، فقد أصبح الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للصين والاتحاد الأوروبي متقارباً، حيث يبلغ نحو 20 تريليون دولار لكل منهما.

هل يستطيع الشرق الأوسط وأفريقيا الحفاظ على سيادتهما في خضم هذه الحرب الشاملة من أجل الهيمنة، في الوقت الذي تمثل فيه السيادة عنصراً أساسياً لتحقيق التنمية والاستدامة؟ إن أكثر القوى العسكرية والتكنولوجية تقدماً في العالم تدخل في مواجهة متزايدة الحدة من أجل الهيمنة الاقتصادية والجيوستراتيجية خلال السنوات الخمس والعشرين المقبلة، في وقت لا تزال فيه معظم دول هذه المناطق، بما في ذلك العديد من الدول الغنية بالنفط، تعتمد بشكل كبير على الواردات لتلبية احتياجاتها الأساسية، من الغذاء إلى الملابس. ولذلك، فإن الحفاظ على السيادة سيشكل واحداً من أكبر التحديات التي تواجه العديد من دول الشرق الأوسط وأفريقيا.

إن أحد أكبر التحديات التي تواجه العديد من دول الشرق الأوسط وأفريقيا لا يتمثل في تحديد المعسكر أو القوة التي ينبغي لها الاصطفاف معها في معركة البقاء خلال ما تبقى من القرن الحادي والعشرين، بل فيما إذا كان بإمكان أي من هذه الدول الحفاظ على استقلالها، وفي الوقت نفسه بناء اقتصاداتها وتطوير دولها وخدمة شعوبها. وستكون السيادة في آن واحد تحدياً كبيراً وأصلاً ثميناً في هذا السباق الجيوسياسي خلال القرن الحادي والعشرين، والعديد من الدول ستخسر هذه المعركة.

في رأيي، قد يكون تنويع الشراكات الاقتصادية والعلاقات في مجال السياسة الخارجية استراتيجية يمكن للعديد من هذه الدول تبنيها، بما يساعدها على تعزيز موقعها بشكل أفضل، وحماية سيادتها، وبناء اقتصاداتها، وتنمية دولها وشعوبها في ظل هذه البيئة الجيوسياسية المعقدة على مدى السنوات الخمس والعشرين المقبلة.

## المراجع

1. روبرت آي. روتبرغ، محرر، الصين في إفريقيا: التجارة والمساعدات والنفوذ. واشنطن العاصمة: مطبعة معهد بروكينغز، 2008.
2. يحيى هـ. زوبير، «توسّع العلاقات الصينية-المغربية: المغرب وتونس». تشاتام هاوس، 2000.
- 3-5. الباروميتر العربي. (2024). «أمريكا تخسر العالم العربي والصين تجني الفوائد». مجلة فورين أفيرز، 11 يونيو/حزيران 2024. مايكل روبنز، أمانى أ. جمال، ومارك تيسلر.
6. كيشور محبوباني، «القرن الصيني»، American Review، العدد 2 (2010)، مركز الدراسات الأمريكية، جامعة سيدني؛ كيشور محبوباني، «بودكاست Firstpost Ideas في حوار راسينا 2025 – تنامي الحزم الصيني وتطور القرن الآسيوي»، 18 مارس/آذار 2025.